في ظل ارتفاع أسعارها في الأسواق

الزراعة تدعو المستهلكين للاستغناء مؤقتاً عن الطماطم

□ كربلاء / متابعة المدى

دعا وزير الزراعة عز الدين الدولة المواطنين إلى الاستغناء عن الطماطم لمدة شهر واحد حتى توفر المنتج المحلي، فيما عزا أسباب ارتفاع أسعار الخضار والفواكه مؤخراً إلى ارتفاع سعر صرف الدولار والوضع الإقليمي في المنطقة.

وقال الدولة خلال مؤتمر صحافي على هامش زيارته لمحافظة كربلاء إن الفلاح تحمل لسبع سنوات العقبات التي واجهت الواقع الزراعي، داعيا المواطنين إلى الصبر والاستغناء عن الطماطم لمدة شهر فقط حتى توفر الانتاج المحلي.

واضاف الدولة أن الوزارة ستغطي الحاجة المحلية في حال عدم كفاية المنتج من خلال استيراد كميات إلى جانب المحصول من الأراضي العراقية، مبينا أن وزارته تسعى للتعاقد مع شركات لإدخال اكبر كمية من تقنيات الري الحديث إلى محافظة كربلاء".

وتعهد الدولة بـ"منح المحافظة كميات أخرى من البيوت البلاستيكية الزراعية، مشيرا إلى وجود نية لدى الوزارة بتنفيذ مشروع زراعي لإرواء ثلاثة ملايين دونم في عموم أنحاء العراق.

وتابع الدولة ان اسباب ارتفاع أسعار الخضار والفواكه في الآونة الأخيرة صعود سعر صرف الدولار والوضع الإقليمي في المنطقة، مؤكدا أن الوزارة قررت أن يتم السماح باستيراد الفواكه والخضراوات غير المتوفرة في السوق المحلية، إنما ما ينتج في البلد فمنع استيراده قائم.

وارتفع سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي في الأسواق المحلية بالآونة الأخيرة إلى أكثر من ١٢٨٠ ديناراً لكل دولار بعد أن كان ١١٨٠ دينارا خلال العام الماضي ٢٠١١ .

وعزا البنك المركزي في، ٢٠ نيسان الحالي، أسباب ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي في الأسواق المحلية إلى ارتفاع الطلب عليه بشكل كبير، وفي حين اعتبر ارتفاعه "فقاعة ستتلاشى بشكل تدريجي"، حذر من أن احتياطياته من العملة الصعبة ستكون غير مهمة في حال استمرار الطلب الكبير على العملة الصعبة.

وكانت الحكومة أطلقت في آب ٢٠٠٨ مبادرة شاملة للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد، وحددت سقفاً زمنياً مدته عشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية.

وتشمل المبادرة دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية، واستصلاح الأراضي وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الإستراتيجية بأسعار السوق، إضافة إلى تخصيص صناديق إقراض متنوعة منها صندوق تنمية النخيل القائم منها والجديد، وصندوق تقنيات الري الحديثة، وصندوق الثروة الحيوانية، وصندوق لدعم المشاريع الإستراتيجية، فضلا عن صندوق إقراض صغار الفلاحين.

يذكر أن وزارة الزراعة تصدر من حين لآخر قرارات تقضي بمنع استيراد بعض أنواع الخضراوات والفواكه بشكل مؤقت بهدف إعطاء المزارعين المحليين فرصة لتسويق منتجاتهم عبر حمايتها من منافسة المحاصيل المستوردة، وآخر قرار من هذا النوع اتخذته الوزارة في، ٢٦ شباط ٢٠١٢، ومنعت بموجبه استيراد محاصيل الخضراوات من دول الجوار، إلا أن القرار نفذ في كافة المنافذ الحدودية العراقية باستثناء التي تقع ضمن حدود إقليم كردستان.

إيران تؤكد عزمها على رفع حجم الصادرات إلى العراق

□ بغداد /المدى

تسعى الحكومة الايرانية إلى حماية رؤوس اموالها وتحسين الظروف المعيشية لمواطنيها عبر زيادة صادراتها من المنتجات غير النفطية إلى العراق ، فيما أكدت ان السلطات في إيران والعراق تعمل على تبديد الصعوبات الحدودية من اجل تحقيق ذلك.

وقال محافظ كردستان غرب الإيرانية علي رضا شهبازي في حديث لوكالة الأنباء الإيرانية الرسمية، إن الحكومة الإيرانية عازمة على إزالة المشاكل والقيود أمام صادرات البلاد، لاسيما في المحافظات الحدودية الغربية مع العراق وذلك لدعم تحقيق شعار الإنتاج الوطني وحماية العمل ورأس المال الإيراني، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين في تلك المناطق".

وأضاف شهبازي أن رفع حجم صادرات البلاد، لاسيما في قطاع صادرات المنتجات غير النفطية يسهم في تعزيز ثقافة المنافسة في الإنتاج، ويؤدى إلى تطوير نوعية المنتجات في داخل البلاد.

وأشار شهبازي إلى زيارة أمين لجنة التنمية الاقتصادية الإيراني حسن كاظمي قمي للعراق، ومندوبين عن هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، واللجنة الخاصة لشؤون العراق في وزارة الخارجية وشرطة الهجرة والجوازات التابعة لقوى الأمن الداخلي ومؤسسة النقل البري وتطوير التجارة الإيرانية، لحدود باشماق الرسمية في مريوان بمحافظة كردستان، مؤكدا أن الوفد تدارس العديد من القيود والمشاكل التي تعيق صادرات المنتجات الإيرانية إلى العراق خاصة إلى إقليم كردستان العراق".

ولفت شهبازي إلى أن الزيارة تمخضت عن اتخاذ عدد من القرارات بما فيها إكمال محطة نقل الركاب في حدود باشماق وتدشين جهاز X-Ray لتقليص ومنع تهريب البضائع، والإسراع بإكمال عمليات تعريض جسر باشماق الحدودي الذي يلعب دورا مهما في زيادة الصادرات إلى العراق.

وأعرب شهبازي عن أمله بأن تتحول حدود باشماق قريبا إلى إحدى الحدود الرئيسة في غرب البلاد في مجال التجارة والصادرات والترانزيت والتبادل الاقتصادي"، مؤكدا أن الحكومتين العراقية والإيرانية عازمتان على تبديد المشاكل وإزالة العراقيل التي تعترض طريق الصادرات، لاسيما في محافظات غرب إيران لتحقيق شعار الإنتاج الوطني ودعم العمل ورأس المال الإيراني وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين".

وتأتي هذه التصريحات بالتزامن مع الإعلان عن زيارة رسمية سيقوم بها رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي اليوم الأحد ، إلى طهران في زيارة تلبية لدعوة من الحكومة الإيرانية.

وتشهد العلاقات العراقية الإيرانية تحسناً ملحوظاً في الآونة الأخيرة خصوصاً في المجال الاقتصادي، فقد بلغ حجم التبادل التجاري ١٠ مليارات دولار، لكن ما يزال هناك العديد من القضايا العالقة، أبرزها مسألة ترسيم الحدود وتقاسم المياه، وتصريف مياه البزل باتجاه الأراضي العراقية، والآبار النفطية المشتركة وتبادل السجناء

برلماني يعزو ارتفاع التضخم إلى عجز السياسة النقدية

□ بغداد / متابعة المدى

توقع عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار عامر الفائز زيادة معدلات التضخم في البلاد خلال الفترة القادمة في حال عدم قدرة السياسة النقدية على خفض قيمة الدولار أمام الدينار .

وقال الفايز بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) إن استمرار ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الدينار من دون وضع الحلول المناسبة والإجراءات الضرورية من قبل البنك المركزي سيؤدي الى مشاكل اقتصادية كبيرة في البلد منها ارتفاع معدلات مؤشر التضخم في السوق المحلية وبشكل كبير خلال الفترة القادمة.

وأضاف: إن اللجنة الاقتصادية النيابية عقدت اجتماعاً مع محافظ البنك المركزي ونائبه حول موضوع زيادة قيمة الدولار خلال هذه الفترة ومناقشة تداعياته على الاقتصاد الوطني من خلال زيادة مؤشر التضخم، فتعهدوا بوضع الخطوات السليمة والمناسبة لتقليل قيمة الدولار وانخفاض معدلات التضخم في البلاد، كون البنك المركزي يعد الجهة الوحيدة المسؤولة عن السياسة النقدية في البلد.

واشار الفايز الى أن السبب الرئيسي لارتفاع معدلات التضخم خلال العام الماضي يعود الى عدم تطبيق قانون التعريفة الجمركية مما أوقف الإنتاج المحلي وجعل المستهلك معتمداً على الاستيراد الخارجي للمواد، وأخلت هذه العملية بميزان الاستيراد والتصدير السلعي، لافتا الى ان زيادة سعر صرف الدولار هو الآخر ساهم في الوقت الحالي بزيادة معدلات التضخم.

وكانت قد كشفت وزارة التخطيط عن ارتفاع مؤشرات التضخم خلال شهر اذار الماضي بمعدل (١،٧٪) مقارنة بشهر شباط الذي سبقه ، فيما ارتفع مؤشر التضخم السنوي للفترة من اذار ٢٠١١ لغاية اذار ٢٠١٢ بنحو ملحوظ وصل الى (٨،٣)، مشيرة الى ان أسباب ارتفاع مؤشرات التضخم بنوعيه الشهري والسنوي ارتفاع أسعار الخضراوات التي أدت الى ارتفاع أسعار قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة (١٣،٢٪) مقارنة بأسعارها في شهر اذار من العام الماضي ٢٠١١ الامر الذي انعكس على مؤشرات التضخم بنحو عام في العراق .

وقد أظهرت نتائج التقرير ان الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بلغ (١٤٠،٨٪) في شهر آذار٢٠١٢ مسجلا ارتفاعا بمعدل ١،٧٪ عن الشهر السابق وبمعدل ٨،٣٪ مقارنة مع شهر آذار٢٠١١ ، اما في مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى المناطق، فقد سجلت الأسعار في منطقة كردستان في شهر آذار٢٠١٢ مقارنة بالشهر السابق ارتفاعا مقداره ٠،٨٪ نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع في أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية بمعدل ٣،٩٪ ، وأسعار التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة بمعدل ٠،١٪ ، وأسعار النقل بمعدل ٠،١٪ ، وأسعار المطاعم بمعدل(١،٣٪).

الكهرباء : ربط محطة الكيارة الغازية بالمنظومة الوطنية

□ بغداد /المدى

قامت وزارة الكهرباء المباشرة بتنفيذ مشروع خطوط ربط محطة الكيارة الغازية بمنظومة الكهرباء الوطنية بعد قطع خط موصل.بيجي رقم ٢، مشيرة إلى رفد المنظومة الكهربائية الوطنية بـ٢٥٠ ميكاواط، عند تشغيل وحدتين من المحطة الغازية في منتصف تموز المقبل تمهيداً لإكمال المحطة نهاية العام الجاري .

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة مصعب المدرس إن الملاكات الهندسية والفنية في مديرية مشاريع خطوط نقل الطاقة الكهربائية التابعة للوزارة باشرت بتنفيذ مشروع خطوط ربط محطة الكيارة الغازية بمنظومة الكهرباء الوطنية عبر خطوط ٤٠٠ ك.في وخطوط ١٣٢ ك.في"، مبينا أن "المباشرة بتنفيذ المشروع تمت بإيعاز وإشراف مباشر من وزير الكهرباء كريم عفتان الجميلي".

وأضاف المدرس أن "العمل شمل ربط محطة توليد الكيارة الغازية بخط ٤٠٠ ك.في، بالشبكة الوطنية بيجي وموصل ٤٠٠ ك.في، بعد قطع خط موصل.بيجي رقم ٢"، مشيرا إلى "رفد منظومة الكهربائية الوطنية بـ٢٥٠ ميكاواط، عند تشغيل وحدتين من المحطة الغازية في منتصف تموز المقبل، تمهيداً لإكمال المحطة نهاية العام الجاري لإضافة ٥٠٠ ميكاواط أخرى لتدخل طاقة المحطة بالكامل والبالغة ٧٥٠ ميكاواط، حيث يبلغ طول الخطين ٥١ كم، بواقع ١٢٢ برجاً".

وأوضح المدرس أنه "تم أيضا ربط خط ١٣٢ كي.في، بأربعة خطوط هي نينوى الغازية. كيارة ونينوى الغازية. المشراق ونينوى الغازية. الشرقاط، فضلاً عن خط نينوى الغازية. يارمجة لتغذية المحطات الثانوية بالطاقة الكهربائية".

وكان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، أعلن في (٢٥ آذار ٢٠١٢)، أن العراق سيصدر الطاقة الكهربائية إلى دول الجوار خلال العام المقبل ٢٠١٣، مؤكداً أن حاجة العراق من الطاقة لا تتعدى ١٥ ألف ميغاواط.

وأعلن الشهرستاني، في (٢٤ آذار الماضي)، أن الطاقة الكهربائية المجهزة للمواطنين خلال الصيف المقبل ستصل إلى ٩٠٠٠ ميغا واط، فيما أكد أن معدل الكهرباء سيرتفع خلال صيف العام ٢٠١٣ إلى ١٥ ألف ميغاواط، مما يؤدي إلى حصول اكتفاء ذاتي من الطاقة في عموم البلاد.

وسبق أن أعلنت وزارة الكهرباء، مطلع شباط ٢٠١٢، أن أزمة الكهرباء ستحل بشكل كبير خلال العامين المقبلين، فيما أكدت أن واقع الطاقة سيشهد تحسناً ملموساً الصيف المقبل، فيما أشارت إلى إنجاز الربط النهائي لخط (قائم.تيم ٤٠٠ كي في) الذي تم بموجبه ربط منظومة الكهرباء الوطنية العراقية بمنظومة الكهرباء السورية، تمهيداً لاستيراد الطاقة عبر الربط الثماني.

وسبق أن تعهد رئيس الوزراء نوري المالكي في شباط من العام ٢٠١١، بإنهاء أزمة الكهرباء في البلاد خلال مدة لا تزيد عن ١٥ شهراً، في إطار سلسلة التعهدات التي أطلقها استجابة لحركة الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها غالبية المدن منتصف شباط ٢٠١١.

يذكر أن البلد يعاني نقصاً في الطاقة الكهربائية منذ بداية سنة ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد ٢٠٠٣ في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الخمس الماضية، حيث ازدادت ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد، ما زاد من اعتماد الأهالي على مولدات الطاقة الصغيرة.

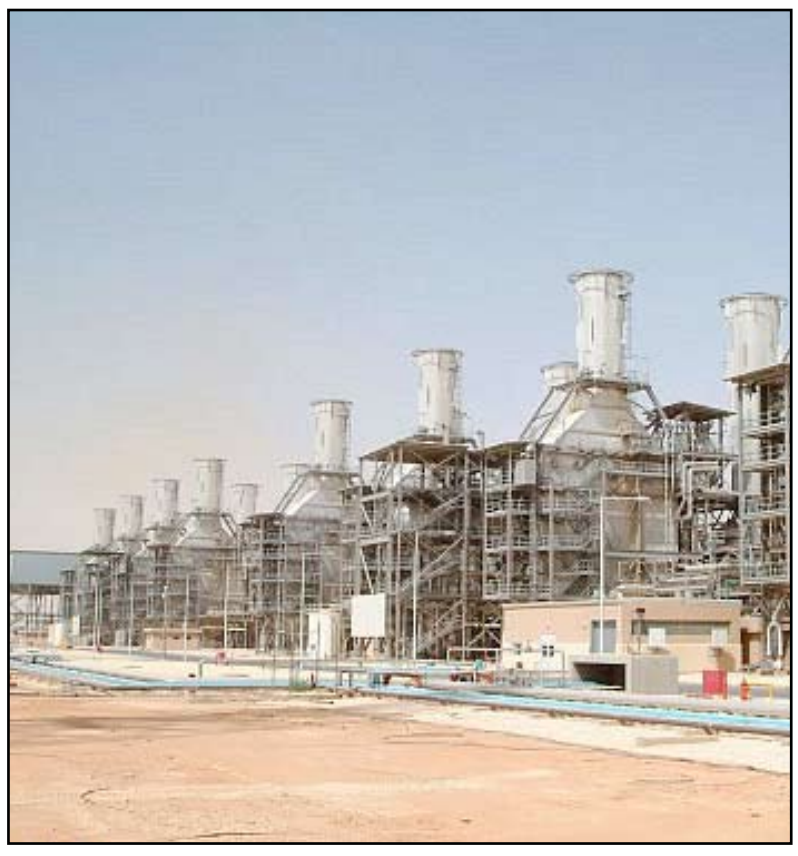

خبير: التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مشاريع استثمارية كبيرة لتحقيقها

□ بغداد / المدى

أفاد الخبير الاقتصادي سالم الدايني، بأن تحقيق عملية التنمية الاقتصادية في البلد تحتاج الى مشاريع استثمارية ضخمة وليس فقط في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.وقال الدايني (للوكالة الاخبارية للانباء) :إن عملية التنمية الاقتصادية تحتاج الى مشاريع كبيرة وجدوى اقتصادية لتحقيقها من خلال وضع الرؤى المستقبلية والتي تمتد لسنوات عدة، وتنم عن طريق المشاريع الاستثمارية الكبرى في البلد كالصناعية والزراعية والسياحية. وأضاف: إن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحدها غير كاف لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد وانما الاستثمار هو الذي سيكفل عملية التنمية وهذه المشاريع ستساهم في العملية من خلال تخفيف العبء الاقتصادي لاسيما عند الشرائح الفقيرة من المجتمع وستوفر فرص عمل للعاطلين.ودعا الخبير الاقتصادي الى ضرورة تشجيع عمل الاستثمار في العراق من خلال وضع التسهيلات امام المستثمرين والقضاء على الروتين الاداري في دوائر الدولة من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني .

تأهيل الخطوط الإنتاجية لمعمل الورق في البصرة

□ البصرة /ريسان الفهد

بحث رئيس لجنة التنمية الاقتصادية في مجلس البصرة محمود طعان المكصوصي مع مدير معمل الورق احمد عبد الله تأهيل بعض مرافق المعمل وإجراء صيانة دورية على مختلف خطوطه الإنتاجية.

وقال المكصوصي لـ (المدى) : ان معمل الورق يمر بمراحل تطوير وتأهيل في خط إنتاج الورق وخط الكلورين الذي يساهم مجلس المحافظة في إعادة تأهيله بالتنسيق مع الشركة العامة للصناعات الورقية.

وأضاف: تم الاتفاق على أن يقوم الكادر الفني في المعمل بإجراء عمليات صيانة دورية لمختلف الخطوط الإنتاجية لضمان ديمومة استمرار إنتاج المعمل من مادة الورق". وفي سياق متصل عقدت رئيس اللجنة القانونية في مجلس محافظة البصرة بسمة السلمي اجتماعاً ضم قائم مقام قضاء أبي الخصيب ومدير دائرة العقارات في القضاء ورئيس هيئة اتحاد الصناعات العراقية في البصرة ، لمعالجة مشكلة ارتفاع بدلات الايجار التي يعاني منها بعض اصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة .

وقالت السلمي" ان الاجتماع تناول موضوع تقديرات بدلات الإيجار الخاصة بالمشاريع الصناعية في منطقة البردية وبلد السيد بعد أن قدم أصحاب الورش الصناعية في قضاء أبي الخصيب اعتراضاتهم على التقديرات الأخيرة التي قدرت سعر المتر الواحد بـ (١٢٥٠ دينارا) بينما كان تقديرها بـ (٣٧٥ – ٤٢٥دينارا)" وبينت ان " هذه النسب بحسب آراء المختصين كانت الأعلى من بين مثيلاتها في كافة محافظات العراق ومركز المحافظة فضلاً عن التركيز على الجانب القانوني في موضوع التقديرات حسب تعليمات مجلس الوزراء والآلية التي اعتمدتها لجان التقديرات في عملية فرض المبالغ" . واوضحت انه "خرج الاجتماع بعدة توصيات تم عرضها على رئيس مجلس محافظة البصرة ليخاطب بها محافظة البصرة لإعادة النظر في تقديرات بدلات الإيجار الخاصةبالمشاريع الصناعية في منطقة البردية وبلد السيد بهدف تشجيع التنميةالصناعية وتطوير القطاع الصناعي الخاص وجذب المستثمرين الصناعيين" .